الأمم المتحدة

E/2013/NGO/50

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة الابتكار: أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

130513 130513 13-30274X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

جلب الابتكار الإسرائيلي إلى القرى الأفريقية

بينما ندخل في ما أعلن أنه عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، نحن في منظمة الابتكار: أفريقيا ممتنون لما يولى حاليا من توكيد وما يوجه من موارد لوضع حد للافتقار إلى الطاقة.

وفي السنوات الخمس الماضية، قمنا بتزويد ٦٣ من المدارس الريفية ودور الأيتام والعيادات الطبية وأنظمة ضخ المياه في شرق أفريقيا بتكنولوجيا الطاقة الشمسية. والطاقة ليست هدفا في حد ذاته، بل أداة لتمكين أولئك الذين يحاولون خدمة مجتمعاتهم المحلية. فهي تمكن الأطباء من علاج المرضى في الليل، وتُمد الثلاجات بالطاقة لتخزين الأدوية المنقذة للحياة واللقاحات، وتوفر للطلاب والمعلمين الضوء للدراسة المسائية وتحسين الأدوات التعليمية، وتعطي المجتمعات وسيلة لضخ المياه النظيفة التي تقع على عمق كبير تحت سطح الأرض. فالطاقة هي حل شامل للقطاعات يعتبر جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتمثل أكبر التحديات في مجال تنمية الطاقة الريفية في الرصد والاستدامة. وباستخدام حلول الأعمال التجارية الصغرى وآخر ما توصلت إليه تكنولوجيات المراقبة عن بعد من إسرائيل، وجدنا أن تقديم مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة للمرافق العامة لا يقتصر على كونه بأسعار معقولة فحسب، بل مستدام وقابل للتطوير أيضا.

وبكلفة قدرها ١,٧ مليون دولار، أكملنا ٦٣ مشروعا للطاقة الشمسية في المناطق الريفية تخدم ما يقرب من نصف مليون شخص. أي أقل من ٤ دولارات للشخص الواحد.

ولدى كل مرفق من هذه المرافق التي تعمل بالطاقة الشمسية شركة تجارية للطاقة الشمسية تولد ما يكفي من الدخل لتمويل صيانتها على مر الزمن. وعلاوة على ذلك، تتيح لنا المراقبة عن بعد منع حدوث المشاكل في أنظمتنا قبل أن تبدأ، وتمكن الفنيين لدينا من التشخيص عن بعد، وتوفر علينا تكلفة إرسال فنيين إلى الميدان.

وذلك هو نموذج مجد. فهو يسمح لنا بتحسين الرعاية الصحية في المناطق الريفية، وخدمات الأمومة، والوصول إلى اللقاح والتعليم. ويمكننا ضخ المياه النظيفة، التي لا تقتصر فائدتها على مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه فحسب، ولكنها أيضا تعزز المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

وعندما نبذل جميعا قصارى جهدنا حتى عام ٢٠١٥، وعندما نخطط للإطار الجديد لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يحدونا الأمل في أن يواصل القطاعان العام والخاص تقديم فرص تمويل جديدة لأولئك الذين يعملون في قطاع الطاقة المتجددة. ونحن جميعا، لن تكون لدينا القدرة على أن نخطو خطوات كبيرة نحو أهدافنا الإنمائية قبل عام ٢٠١٥ وما بعده إلا إذا استثمرنا في الطاقة اللازمة لجعل ذلك ممكنا.